مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

ورقة بحثية

الليبرالية في مأزق: قراءة في تحولات الفكر السياسي وصعود التيارات اليمينية

أحمد مجباس العيساوي

المقدمة

تواجه الليبرالية، التي تم الترويج لها في السابق على أنها «نهاية التاريخ» من قبل شخصيات مثل فرانسيس فوكوياما، أزمة عميقة اليوم، هذه الأزمة ليست مجرد تراجع مؤقت، بل تمثل تحدياً جوهرياً لمبادئها الأساسية وتطبيقاتها العملية في مختلف أنحاء العالم، ومنذ نهاية الحرب الباردة، أصبحت الليبرالية الإطار المرجعي السائد في السياسة الدولية، حيث تم الترويج لفكرة انتهاء الإيديولوجيات الكبرى وانتصار النموذج الديمقراطي الليبرالي كمسار حتمي للتاريخ السياسي الحديث، وقد ساهمت مؤسسات العولمة، ووسائل الإعلام، والنخب الغربية في تعزيز هذا النموذج ليصبح المعيار الأسمى للحكم الرشيد والتنمية والانفتاح ومع ذلك، يواجه هذا النموذج اليوم تحديات غير مسبوقة، تتجلى في صعود التيارات اليمينية المتطرفة، والنزعة الشعبوية، والتراجع عن قيم العولمة والانفتاح، وقد أدت هذه التحولات إلى إعادة تشكيل الخطاب السياسي في العديد من الديمقراطيات الغربية، وزيادة الشكوك حول فعالية النموذج الليبرالي في معالجة أزمات الهجرة، والهوية، وعدم المساواة، والانكماش الاقتصادي.

أزمة الليبرالية المعاصرة: دوافع متشابكة وتحديات مركبة

تتعدد دوافع ومظاهر أزمة الليبرالية في العصر الراهن، وتتداخل فيما بينها بشكل معقد، مما يُنتج تحدياً بنيوياً يهدد استقرار هذا النموذج الفكري والسياسي، وتتمثل أبرز ملامح هذه الأزمة في الآتي:

1. **الفروقات الاقتصادية والاجتماعية:** تزايد الفجوة في توزيع الثروات، يعبر النقاد عن اعتقادهم بأن الحرية الموجودة ليست متساوية للجميع، بل تستفيد منها فقط النخب وأصحاب السلطة، مما يضر بالعدالة الاجتماعية، والسياسات النيوليبرالية التي اتبعتها العديد من الدول منذ الثمانينيات أدت إلى تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية،

وهذا حدث بسبب تقليص دور الحكومة في تقديم الخدمات العامة وزيادة نفوذ السوق، بالإضافة إلى خصخصة القطاعات المهمة، ورغم أن هذه السياسات تم الترويج لها على أنها تعبير عن الليبرالية الكلاسيكية، إلا أنها ساهمت فعلياً في إضعاف العناصر الاجتماعية في الفكر الليبرالي، وأدت إلى شعور قوي بالتهميش بين فئات كبيرة من المجتمع، خاصةً في الطبقات المتوسطة والدنيا، وقد ظهر ذلك في تراجع الثقة في المؤسسات الديمقراطية وارتفاع حركات يمينية وشعبوية تستغل الغضب العام، مما شكل تحدياً مباشراً للفكر الليبرالي نفسه، وتُعد الدوافع الاقتصادية عاملاً رئيسياً في صعود اليمين المتطرف وتشمل الضعف الاقتصادي، وتباطؤ نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد وتزايد عدم المساواة في الدخل، كما تساهم المخاوف بشأن تكاليف المعيشة وأزمة الطاقة والبطالة في هذا السياق، وقد مثلت الأزمة المالية العالمية التي بدأت في أواخر عام 2007 «فشلاً هائلاً في الإدارة الاقتصادية»، مما غذى المد الشعبوي.

2. **تآكل الثقة في المؤسسات والعمليات الديمقراطية:** من العلامات الخطيرة للأزمة هو تآكل الثقة في المؤسسات التقليدية بشكل كبير، مثل الجمعيات المدنية، النقابات العمالية، الأسرة، السلطة السياسية، والمؤسسات الدينية، العلمية، والإعلامية، يعود هذا الانخفاض في الثقة إلى الاعتقاد بأن النخب تعيش في عالم منفصل عن الواقع، ولا تنجح في إدارة الاقتصاد بشكل فعّال أو في حل المشكلات المتزايدة، مما يؤدي إلى استياء الجمهور،إذ تشهد الديمقراطية الأمريكية تراجعاً مركّباً يتجلى في الانقسام الداخلي الحاد، وتحول الخلافات السياسية إلى «حرب ثقافية» تهدد وحدة المجتمع، تفاقم هذا الانقسام مع اقتحام أنصار ترامب للكونغرس عام 2021، حيث بات كل طرف يرى الآخر تهديداً وجودياً، كما أدّى تراجع الثقة بقدرة النظام على حل الأزمات إلى صعود الشعبوية، وانخفضت نسبة الثقة بالديمقراطية من 90% في 2002 إلى 54% في 2022م خلال حكم ترامب، تصاعد الخطاب العنصري واندلعت احتجاجات ضد التمييز كذلك شكّك ترامب في نتائج انتخابات 2020م ما زعزع ثقة قطاعات واسعة بآليات الديمقراطية هذه التحولات

تعكس أزمة شرعية تهدد استقرار النموذج الديمقراطي الأمريكي، وتقول وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة كوندليزا رايس "بأن الولايات المتحدة تخلت عن قيمها التي تنادي بها بدعمها لأنظمة استبدادية وفشل مشاريع الإصلاح والديمقراطية التي تبناها جورج بوش الابن وباراك أوباما، التي انتهت إما بالفوضى أو بالصراعات الطائفية، خصوصاً في العراق واشارات بوضوح إلى هناك تسلطية في سياسات ترامب، إذ نزع الطابع المؤسساتي عن السياسة الخارجية واعتماد ترامب على رؤى فردية ومعلومات سطحية وإضعاف القانون الدولي كمرجعية، والتركيز على القوة والمصلحة القومية الضيقة وتقلب المواقف واللا موثوقية، ما يثير الريبة لدى الحلفاء ويفتح المجال للانفرادية في اتخاذ القرار، وهي من سمات التسلطية، كذلك تجاهل البعد القيمي والأخلاقي في السياسة الخارجية"، مما يُظهر استبدال خطاب الحقوق والديمقراطية بخطاب المصلحة والقوة، رغم كون الولايات المتحدة من أعرق الديمقراطيات، إلا أنها شهدت تراجعاً في بعض ركائز نظامها الليبرالي بسبب صعود الشعبوية، إذ جاء فوز دونالد ترامب في 2016 كتتويج لهذه الموجة، لقد تميز خطاب ترامب السياسي منذ بداية حملته الانتخابية بالنزعة الشعبوية الواضحة، من خلال تقديم نفسه كـ "صوت الشعب الحقيقي" في مواجهة النخبة الحاكمة واستخدامه لخطاب تعبوي تبسيطي يستند إلى القومية الاقتصادية ومعاداة الهجرة والإعلام، ما جعله نموذجاً لما يُعرف بـ "الشعبوية التسلطية" أو "الفاشية الجديدة". إضعاف البنية الديمقراطية العالمية: من خلال التشكيك بالتحالفات والاتفاقيات، يعمل ترامب على تفكيك أدوات الاستقرار الديمقراطي في العالم، ما يفتح المجال أمام قوى استبدادية صاعدة، كذاك القطيعة مع النظام الدولي الليبرالي تجاهل ترامب للأعراف الليبرالية التي حكمت النظام الدولي منذ 1945 وانتقاده للمؤسسات الدولية والقانون الدولي، وتفضيله نهجاً فردياً قائماً على مصالح الولايات المتحدة فقط واستبدال خطاب التعاون الدولي بخطاب «الشرف الوطني» والصفقات الثنائية وتركيزه على القواعد الشعبوية التي ترى في التحالفات عبئاً لا فائدة منه للمواطن الأمريكي.

3. صعود التيارات اليمينية: يشكل صعود التيارات اليمينية، وخاصة الشعبوية منها، رد فعل معقداً على أزمة الليبرالية، إذ جمع اليمين الشعبوي بين السياسات اليمينية والخطاب الشعبوي مستخدماً مشاعر معادية للنخبة ومعارضة للمؤسسة القائمة، يقدم الشعبويون أنفسهم على أنهم «الصوت الأصيل الوحيد» لـ «الشعب» ضد «طبقة سياسية فاسدة» أو «نخبة»، يميل الشعبويون اليمينيون إلى رفض حماية الديمقراطية الليبرالية لحقوق الأقليات، ويفضلون القومية العرقية على المفهوم القانوني للأمة ككيان سياسي، كما يرفضون التسويات السياسية، وتظهر أزمة الليبرالية والنمو المتزايد لليمين الشعبوي في العديد من الدول الغربية تمثل المجر نموذجاً لافتاً في تحول الأنظمة البرلمانية التقليدية نحو السلطوية المقنّعة، خاصة منذ وصول "فيكتور أوربان" إلى السلطة عام 2010. قاد أوربان ائتلافاً سياسياً مكوّناً من حزبي «فيدس» و"الشعب الديمقراطي المسيحي" مكّنه من تحقيق أغلبية دستورية في البرلمان، ما أتاح له تعديل الدستور وإعادة هيكلة مؤسسات الدولة بما يخدم تركيز السلطة، وأبرز مظاهر هذا التحول تمثلت في إضعاف مبدأ الفصل بين السلطات، وتمرير القوانين دون توازن أو رقابة حقيقية، مما جعل رئيس الوزراء يحتكر عملياً السلطتين التنفيذية والتشريعية، وقد لجأ أوربان إلى استخدام أدوات قانونية ودستورية لمنح الشرعية لتحركاته السلطوية، فبات النظام برلمانياً شكلاً، لكنه سلطوي المضمون، كما اعتمد أوربان على خطاب قومي تعبوي يرتكز على مفهوم «التوحيد الوطني»، الذي يضع «الأمة» فوق القيم الديمقراطية، ويقصي المعارضين والاختلافات الثقافية. وتجلّت السمات السلطوية لنظامه في: تقويض المحكمة الدستورية، السيطرة على وسائل الإعلام، تقييد الحريات الأكاديمية، بناء شبكات محسوبية، وتشديد قبضة الحزب الحاكم على مؤسسات الدولة، استغل أوربان الأزمات الاقتصادية وتفويضه الشعبي لفرض نمط من «الديمقراطية التفويضية» التي تقلل من آليات المحاسبة، وعمّق استقطاب المجتمع المجري، مما أدى إلى تراجع حاد في جودة الديمقراطية وعلى الصعيد

الخارجي، توترت علاقة المجر مع الاتحاد الأوروبي نتيجة انتهاكاتها المستمرة لمبادئ سيادة القانون واستقلال القضاء، ورداً على ذلك، قامت بروكسل بتفعيل المادة السابعة من معاهدة الاتحاد الأوروبي وتجميد مليارات من أموال الدعم، كما أثار تقارب أوربان مع روسيا، ورفضه التصديق على عضوية السويد في الناتو، مخاوف أوروبية إضافية بذلك، تُجسد المجر حالة واضحة من التحول السلطوي داخل بيئة يفترض أنها ديمقراطية، مما يثير تساؤلات جدّية حول قدرة الاتحاد الأوروبي على ضبط التزامات أعضائه بالقيم الديمقراطية التي تأسس عليها.

الخاتمـــة

تستنتج هذه الورقة أن الليبرالية تمر حالياً بأزمة خطيرة للغاية، تتسم بتناقضات داخلية وضغوط من الخارج نتيجة تفشي الشعبوية وصعود اليمين المتطرف، الخطر الحقيقي الذي يواجه الديمقراطية الليبرالية لم يعد يتمثل في منافسيها الأيديولوجيين الخارجيين، مثل الشيوعية أو الفاشية، التي تم التغلب عليها بشكل كبير، بل أصبح التهديد «يأتي من الداخل إلى الخارج»، إذ إن مواطن الضعف البنيوية في النظام، عند بقائها دون إصلاح، تخلق شروطاً موضوعية تمكّن الفاعلين غير الليبراليين من الصعود إلى السلطة عبر الآليات الديمقراطية المتاحة، وإن الشعبوية «تسلط الهجوم على الديمقراطيات من الداخل» وعليه، فإن مأزق الليبرالية لا يرتبط بانحرافات استثنائية، بل بتحول عالمي أعمق يفرض على الفكر السياسي مراجعة مفاهيمه وتصوراته، إذ لم تعد استدامة الديمقراطية الليبرالية مضمونة، ما لم يُعاد النظر في بنيتها الاجتماعية والاقتصادية، وتجديد أدواتها في مواجهة موجات التراجع الديمقراطي والهيمنة القومية الجديدة.

هوية البحث

اسم الباحث: أحمـد مجباس العيساوي - أكاديمي وباحث مهتم بتحليل السياسات العامة

عنوان البحث: الليبرالية في مأزق: قراءة في تحولات الفكر السياسي وصعود التيارات اليمينية

تأريخ النشر: تموز - يوليو 2025

ملاحظة:

الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها

عن المركز

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

www.baidarcenter.org

info@baidarcenter.org